الأمم المتحدة

A/63/80–E/2008/67

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 May 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والستون
البند ٥١ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في عام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠٠٨

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨
نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز مقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)

أولا – مقدمة

١ – عُقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ”الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري، بما في ذلك التحديات الجديدة والمسائل الناشئة“.

٢ – وقد سبقت اجتماع عام ٢٠٠٨ مشاورات مستفيضة داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك بين رئيس المجلس وأعضاء مكتب المجلس وهيئات إدارة مؤسسات

* A/63/50.

** E/2008/100.

130608 100608 08-34743 (A)

بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، كما عقدت اجتماعات مع أعضاء المجلسين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأعضاء مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد. وفي معرض تلك المشاورات والاجتماعات، تمت مناقشة جدول أعمال الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى وصيغته، والاتفاق عليهما.

٣ - وكانت المواضيع الفرعية الخمسة التي اختيرت لتكون بمثابة محور المناقشات الموضوعية في اجتماعات المائدة المستديرة الثلاثة المتوازية والمناقشتين الموضوعيتين المتتاليتين، التي عُقدت خلال الاجتماع هي ما يلي: (أ) مبادرات جديدة بشأن تمويل التنمية؛ و (ب) دعم جهود التنمية وتعزيز دور البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك في مجال التجارة؛ و (ج) دعم جهود التنمية التي تبذلها أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال بناء القدرات التجارية؛ و (د) بناء واستدامة أسواق مالية متينة: التحديات التي يواجهها التعاون الدولي؛ و (هـ) تمويل التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. وكان معروضا على الاجتماع مذكرة من الأمين العام (E/2008/7) توفر معلومات أساسية وتقترح مسائل يمكن تناولها بشأن كل من المواضيع الفرعية الخمسة.

٤ - وتضمن الاجتماع جلسة افتتاحية عامة قصيرة، شملت بيانات أدلى بها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ليو ميروريس (هايتي)؛ والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون؛ ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، بيتكو دراغانوف؛ وريكاردو أوتشوا، متحدثا بالنيابة عن رئيس البنك الدولي/لجنة التنمية بصندوق النقد الدولي؛ ونائب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، موريلو بورتوغال، ومدير العلاقات الخارجية في منظمة التجارة العالمية، ويلي ألفارو. وانتهت الجلسة العامة الافتتاحية بعرض قدمه ضياء قريشي، كبير مستشاري رئيس الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي والمؤلف الرئيسي لتقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٨[(١)]، مُركزاً على الوضع الراهن والآفاق المستقبلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

٥ - وأعقب الجلسة العامة الافتتاحية ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة، انسابت فيها المناقشة بحرية بين المشاركين. وفيما يلي أسماء الرئيسين المشاركين والمحاورين الرئيسيين في اجتماعات المائدة المستديرة:

اجتماع المائدة المستديرة ألف: مارك بيشلر، مدير التعاون من أجل التنمية والعمل الإنساني، وزارة الخارجية (لوكسمبورغ) ورئيس فريق مستشاري الأمم

(١) تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠٠٨: الأهداف الإنمائية للألفية والبيئة - جدول أعمال للتنمية الشاملة والمستدامة (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٨).

المتحدة المعني بالقطاعات المالية الجامعة، وماريا لويزا ريبيرو فيوتي، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، كرئيسين مشاركين، وفيليب دوست - بلازي، المستشار الخاص للأمين العام لشؤون التمويل المبتكر من أجل التنمية، ورئيس المجلس التنفيذي بالمرفق الدولي لشراء الأدوية، بوصفه محاورًا رئيسياً

اجتماع المائدة المستديرة باء: ماريسول أرغويتا دي باریاس، وزير الخارجية (السلفادور)، وخوان بابلو دي لايغليسيا، مدير الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (إسبانيا)، كرئيسين مشاركين، ولاكشمي بوري، القائم بأعمال نائب الأمين العام ومدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية في الأونكتاد، بوصفه محاوراً رئيسياً

اجتماع المائدة المستديرة جيم: عصمت جاهان، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، وهاكون أ. غولبراندسن، وزير الدولة للتنمية الدولية، وزارة الخارجية (النرويج)، كرئيسين مشاركين، وشيخ سيدي ديارا، وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، في الأمم المتحدة، بوصفه محاورًا رئيسياً

٦ - وشهدت جلسة بعد الظهر على التوالي، المناقشة المواضيعية بشأن بناء واستدامة الأسواق المالية القوية: التحديات التي تواجه التعاون الدولي، ومناسبة خاصة بشأن تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وبدأت كل من المناقشتين بعروض رئيسية تلاها حوار تفاعلي غير رسمي بين جميع المشاركين.

٧ - وكان المتكلمون خلال المناقشة الموضوعية هم خواكين ألومينا، المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والنقدية؛ وجومو كوامي ساندرام، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وكريستوفر توي، نائب المدير بإدارة أسواق النقد وأسواق رأس المال، في صندوق النقد الدولي. وخلال هذا الحدث الخاص عن تمويل التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، استمع الاجتماع إلى عروض قدمها أولاف كيورفين، مساعد المدير للسياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وطارق بانوري، معهد ستوكهولم للبيئة؛ ولوسيو موناري، من مكتب نائب رئيس البنك الدولي للتنمية المستدامة.

٨ - وحضر اجتماع عام ٢٠٠٨ عدد كبير من المشاركين من المديرين التنفيذيين والمناوبين بمجلسي إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وشمل المشاركون الآخرون وزراء ونواب وزراء وغيرهم من كبار المسؤولين على المستوى الوطني في مجالات المالية

والشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي، فضلا عن كبار ممثلي منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى (انظر E/2008/INF/1). وشارك أيضا ممثلون من المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال مشاركة نشطة في الجلسات العامة واجتماعات المائدة المستديرة والمناقشات المواضيعية.

٩ - وأشارت البيانات الافتتاحية إلى العديد من القضايا الحاسمة في المنعطف الراهن. وتواجه معظم البلدان والمجتمع الدولي تحديات غير عادية. وتبدو الآفاق الاقتصادية والإنمائية مثيرة للقلق. وقد ازداد عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي، وظل نمو الناتج العالمي يتباطأ بدرجه كبيرة. وارتفعت أسعار الأغذية والطاقة في الأسواق الدولية بشكل كبير. ويسعى صانعو السياسات في البلدان المتقدمة لاستعادة الاستقرار في الأسواق المالية وتجنب تباطؤ طويل في بيئة تتسم بعدم اليقين على نحو غير عادي. ويسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في كثير من البلدان النامية، اضطرابات خطيرة، بل وأعمال شغب. وللأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز دور هام تضطلع به في المساعدة على حل مثل هذه المشاكل.

١٠ - ويُعد هذا الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مهما بصفة خاصة، حيث سوف يجتمع زعماء العالم في الدوحة خلال سبعة أشهر، للتعامل مع استعراض توافق آراء مونتيري[٢]، وتتسم المواضيع المختارة لهذا الاجتماع بأهمية خاصة بالنسبة إلى المؤتمر الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، ستعقد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد في أكرا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، لتناول قضايا التنمية الرئيسية المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية؛ وستجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٨، في إطار منتدى التعاون الإنمائي لمعالجة القضايا ذات الصلة بالمعونة؛ كما ستجتمع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في الاجتماع الثالث للمنتدى الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي سيعقد في أكرا. ومن المتوقع أن تشكل نتائج هذه الأحداث الثلاثة مدخلات موضوعية لمؤتمر الدوحة.

١١ - وجرى التشديد أيضا في البيانات الافتتاحية على أن التوصل إلى نتيجة إيجابية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وهو هدف رئيسي من أهداف السياسة العامة في توافق آراء مونتيرى، يمكن أن يعطي دفعة قوية للاقتصاد العالمي في لحظة حاسمة. ويُعد نجاح جولة الدوحة مهماً أكثر من أي وقت مضى: وكان ذلك في الواقع التحدي الأكبر الذي

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7) الفصل الأول، القرار ١، الملحق.

واجهته منظمة التجارة العالمية. وكانت العقبات سياسية أكثر منها تقنية، وإذا أبدى جميع الشركاء القدر اللازم من المرونة، فمن الممكن التوصل إلى اتفاق قبل نهاية عام ٢٠٠٨.

١٢ - وفيما يتعلق بالأزمة الغذائية، كما ورد في الملاحظات الختامية في الاجتماع، فإن مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس بأكمله والأمين العام، سوف يستكشفون ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها من أجل المواجهة العالمية السريعة لهذه المسألة. وفيما يلي عرض موجز للمداولات بشأن كل موضوع من المواضيع التي اتفق على النظر فيها في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى.

ثانيا - المبادرات الجديدة بشأن تمويل التنمية

١٣ - أشار كثير من الممثلين إلى أن المبادرات الجديدة لتمويل التنمية مهمة فيما يتعلق بتحقيق أهداف توافق آراء مونتيري. وتقدر المساعدة الإنمائية الرسمية بحوالي ١٠٠ بليون دولار، وقد أوفى خمسة أعضاء فقط من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي (الدانمرك ولكسمبورغ وهولندا والنرويج والسويد) بهدف المعونة الذي وضعته الأمم المتحدة وهو ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي. ومن غير المؤكد ما إذا كان التزام مؤتمر قمة غلين إيغلز بالوصول إلى ١٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠ سيتحقق. ومع ذلك، ينبغي للبلدان المانحة أن تفي تماما بالتزامات المعونة التي قطعت في مونتيري وغلين إيغلز. وفي الوقت الراهن، فإن الحاجة واضحة إلى المزيد من الموارد. وتتطلب تلبية الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن الموارد اللازمة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، ومواجهة أزمة الطاقة والغذاء في وقت واحد، تدفقات مالية إضافية كبيرة.

١٤ - ووفقا لبعض المتكلمين، فإن تقديم الدعم لعدد من ''مصادر التمويل المبتكرة''، وهي أداة مقترحة في توافق آراء مونتيري، يكتسب زخما. ويجرى تنفيذ العديد من المبادرات، وما زال يجري استكشاف مبادرات غيرها، أو ما زالت في مرحلة أولية. وقد جرى جمع ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ من الضرائب على تذاكر الطيران ومرفق التمويل الدولي للتحصين، ومن المتوقع جمع مبلغ إجمالي قدره ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٨. وكانت الموارد تنفق من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف لمكافحة الأوبئة في أوساط أشد الناس فقرا في البلدان النامية. وفي السياق نفسه، فان مشروع التزامات السوق المسبقة للقاحات قد بدأ أيضاً.

١٥ - ورحب عدة مشاركين بالتطورات المذكورة أعلاه، لا سيما وأنهم اعتبروا الأموال المتصلة بها أموالا إضافية، وتأمينها في كثير من الأحيان مؤكد أكثر من تأمين المساعدة الإنمائية الرسمية. وكانت المصادر المبتكرة قد أصبحت أداة فعالة في التعاون الإنمائي، وينبغي أن تقدم على هذا النحو في مؤتمر الدوحة. وهي لا تشكل بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا ينبغي لها أن تحسب كذلك. ومن الأهمية بمكان تعزيز قنوات المعلومات بشأن المبادرات القائمة والجهود الجديدة، حيث أن ذلك له أهمية في تشجيع البلدان والجهات الفاعلة الأخرى على دخول هذا الميدان. وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أكبر في الجهود الإعلامية. وأشار العديد من المتكلمين إلى أن هذه المبادرات الجديدة لا ينبغي أن تكون مرهقة بالنسبة للبلدان النامية، كما ينبغي أن يخضع أثرها لدراسة مستفيضة. ومن المهم ألا تكون الجهود المبذولة في هذا المجال مبعثرة على نطاق واسع أكثر مما يجب، وأن يتم توزيع الموارد التي تمت تعبئتها على نحو يتسم بالشفافية، كما يفضل استخدام الآليات التقليدية لتوزيع المعونة.

١٦ - وأشار الكثير من الممثلين إلى مبادرات جديدة شتى قدمت في مجال مصادر التمويل المبتكرة. وقد شملت المبادرات المذكورة طائفة واسعة من ضمنها: ضريبة معاملات تبادل العملات؛ والعائدات الآتية من الاتجار بتراخيص انبعاثات غاز الكربون؛ والإفادة من التحويلات المالية لأغراض التنمية؛ وإعادة الأموال غير المشروعة؛ وألعاب اليانصيب العالمية؛ وضريبة المعاملات المالية؛ وإصدار حقوق السحب الخاصة؛ وتوجيه الموارد من صناديق الثروات السيادية إلى البلدان النامية لأغراض إنمائية؛ ومبادرة مقايضة الدين بالأسهم. كما يبدو، على المستوى المحلي، أن مواصلة استحداث مشاريع التمويل الصغيرة بدعم من البلدان المانحة، بما في ذلك من المنتدى الأوروبي للتمويلات الصغيرة، بات يكتسي أهمية خاصة. وأكد البعض على ضرورة أن يحترم تماماً جميع الشركاء في تنفيذ هذه المبادرات مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

١٧ - وأشير إلى أن الضريبة على معاملات تبادل العملات، وإن كانت منخفضة جداً، (نصف في المائة من نقطة أساس واحدة) ستدر الملايين من الدولارات سنوياً. وعلاوةً على ذلك، فإنها ستساعد على تخفيف التقلبات في الأسواق العالمية المالية. وفيما يتعلق بالتحويلات، تستحدث فرنسا ''سياسة للتنمية المشتركة'' تسخر بموجبها ما يحوله المهاجرون من أموال لأغراض اقتصادية طويلة الأجل في أفريقيا. وقد شملت استراتيجية التنمية المشتركة تقديم تنازلات ضريبية وتعاوناً بين البلدان المتلقية وبلدان المصدر، بما في ذلك المصارف. وتطور إسبانيا مشروعاً مماثلاً لاستخدام أموال المهاجرين في أمريكا اللاتينية استخداماً مثمراً. وفيما يتعلق بحقوق السحب الخاصة، فإنها تقدم مقترحات هي: إصدار دوري لحقوق سحب خاصة لتمويل التنمية وإصدار حقوق سحب خاصة لمواجهة مشاكل

حادة تتعلق بالسيولة في البلدان النامية. وفيما يخص صناديق الثروات السيادية، أيد عدد من المشاركين مبادرة رئيس البنك الدولي بشأن خطط ومعايير الاستثمار في رأس المال التي تضمن تخصيص نسبة ١ في المائة من أصول صناديق الثروات السيادية كاستثمارات في الهياكل الأساسية في أفريقيا.

ثالثاً – دعم جهود التنمية وتعزيز دور البلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك في مجال التجارة

١٨ – بين الكثير من الممثلين أن البلدان المتوسطة الدخل لديها احتياجات مشتركة وأن تعزيز جهود التعاون الدولي لدعم تنميتها هو أمر أساسي. ومن الضروري أن تخفف هذه البلدان حالة ضعفها المالي وأن تنشئ أسواقاً مالية محلية قوية وشاملة. ويتعين عليها أن تسرع وتيرة التنمية التكنولوجية لكي تتمكن من التنافس وتدفع في الوقت ذاته أجوراً أعلى مما تدفعه البلدان منخفضة الدخل. ومن الضروري أن تمكن مؤسساتها وتوحد قدراتها الوطنية في الوقت الذي تحسن فيه من الهياكل الأساسية المادية. ومن المهم تعزيز عملية وضع السياسات على أساس الارتقاء بمستوى البيانات الإحصائية. وإنه لأمر بالغ الأهمية أن تكفل هذه البلدان إرساء نظام ضريبي فعال وناجع، أي نظام يفضي إلى تحقيق زيادة في العائدات من شأنها أن تتيح الفرصة لتعزيز السياسات اللازمة للحماية الاجتماعية والحد من الفقر. ويتعين على البلدان المتوسطة الدخل أن تمنع هروب رؤوس الأموال وأن تواجه ما تتورط فيه من استغلال وتهرب من تسديد الضرائب عن طريق أسعار التحويل والملاذات الضريبية.

١٩ – وأشار عدد من المشاركين إلى أن للبلدان المتوسطة الدخل احتياجات مشتركة كثيرة مع أنها غير متجانسة، ويتعين عليها إيجاد الحلول ووضع صكوك ذات مواصفات محددة، ومثال ذلك أن بعض هذه البلدان عرضة لعدم استقرار الاقتصاد الكلي وتعتمد إلى حد كبير على أسواق السلع. ولدى عدد كبير منها جيوب من الفقر. وبعض هذه الدول، وإن كانت لا تزال أقلية، تتمتع بإمكانية كبيرة للوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وفي الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة، لم يكن نمو الناتج وأداء الصادرات في البلدان متوسطة الدخل منتظماً. وقد شهد عدد كبير منها، إنما ليس كلها، أزمات مالية وأزمات ديون خطيرة. ويعتمد البعض على خدمات السياحة والصادرات مما جعلها عرضة لتقلبات الإيرادات في البلدان المتقدمة النمو. والكثير من هذه البلدان هي جزر ربما تتضرر بشدة من تغير المناخ.

٢٠ – وذكر عدة متكلمين أن الدعم الدولي لجهود تنمية هذه البلدان يكتسي أهمية خاصة من أجل الحيلولة دون تدهور الأوضاع والتعجيل في تنفيذ برامج القضاء على الفقر. وثمة عدد من المجالات التي يمكن للمؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما الأمم المتحدة

ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، والبلدان المتقدمة النمو أن تتعاون فيها تعاوناً فعالاً للغاية. وهذه المجالات تشمل تطوير العلوم والتكنولوجيا وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق وتعزيز الاستثمارات في الهياكل الأساسية وتقديم المعونة من أجل التجارة وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ونقل التكنولوجيا النظيفة وحفظ الطاقة والاستثمارات في مصادر الطاقة الجديدة وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستساعد سياسات التعاون النشيطة والاستباقية في هذه المجالات البلدان المتوسطة الدخل على تحقيق إمكاناتها.

٢١ - وقال الكثير من الممثلين إنه من المهم أن تنظر البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات متعددة الأطراف في نهج مبتكرة لدعم جهود التنمية في البلدان المتوسطة الدخل التي لم تتلق سوى مبالغ ضئيلة من المساعدة الإنمائية الرسمية. ويبدو من الضروري عدم التركيز حصراً على الناتج المحلي الإجمالي أثناء النظر في وضع معايير لتقديم المساعدة إلى هذه البلدان. ومن شأن تقديم المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك اعتماد الجهات المانحة والمؤسسات متعددة الأطراف سياسات مرنة أن تعزز برامج التنمية ومشاريع القضاء على الفقر الرئيسية في البلدان المتوسطة الدخل.

٢٢ - وأكد بعض المتكلمين أن الجهود الرامية إلى القضاء على الفساد ليست وحدها اللازمة للتنمية المستدامة، وإنما أيضاً الحكم السليم بكل أبعاده. وثمة عنصران يحظيان بأهمية خاصة هما: سياسات عامة لتحقيق توزيع منصف للفوائد وتدابير تفضي إلى تمكين المرأة ومشاركتها التامة في النشاط الاقتصادي.

٢٣ - وأشار عدة مشاركين في المناقشة إلى أنه ينبغي زيادة تمثيل البلدان المتوسطة الدخل في عمليتي وضع القوانين الدولية وتحديد القواعد والمعايير الدولية نظراً لحجم سكانها الكلي ولناتجها المحلي الإجمالي. ويلاحظ أن قوة التصويت التي تحظى بها هذه البلدان والبلدان النامية برمتها قد ازدادت مؤخراً في صندوق النقد الدولي. وعلاوةً على ذلك، وافق أعضاء الصندوق على إعادة النظر في نسبة التصويت كل خمس سنوات.

٢٤ - وشدد عدد من المتكلمين على أهمية التزام جانب الحذر إزاء الحواجز التجارية. وقالوا إن التشدد الأخير في نظام الحماية الجمركية يدعو إلى الجزع. ومن الضروري إحراز نجاح كبير في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، لا سيما وأن السياسات الواضحة للاستثمار والتجارة من شأنها أن تؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي في البلدان المتوسطة الدخل. وفي الوقت ذاته، يمكن للتخفيف من حدة المخاطر والشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تفيد في تعزيز عمليات الاستثمار، بما في ذلك في الهياكل الأساسية. ولا يزال

هاماً على المستوى المحلي تعزيز التعليم بما أن النهوض بالتكنولوجيا بهدف تحقيق التنافس على الصعيد الدولي يتطلب أشخاصاً يتمتعون بمهارات عالية.

٢٥ - وبين بعض الممثلين وجود ضرورة لإعادة النظر في النماذج الاقتصادية لأن نموذج السوق بمفرده قد لا يكون مناسباً للتنمية في البلدان المتوسطة الدخل. ولوحظ أن التشجيع على وضع مدونة سلوك للشركات عبر الوطنية هو أمر ضروري، ولا سيما في حالة الصناعات الاستخراجية، وذلك لتوفير الحد الأدنى من الدخل للشعوب الأصلية. ومن الضروري أيضاً زيادة مساءلة المقرضين والدائنين تفادياً لحدوث أزمات دين جديدة.

٢٦ - وأشير إلى أنه يستحسن إقامة منتدى دولي تناقش فيه مسائل تتعلق بالبلدان المتوسطة الدخل وتوضع خطة عمل جماعية تهدف إلى دعم جهودها الإنمائية. وأعرب أعضاء وفود عديدة عن اعتقادهم بالحاجة إلى ولاية في إطار الأمم المتحدة لمواجهة تحديات البلدان المتوسطة الدخل. فهذه البلدان شريكة في عملية التنمية. كما يمكن لها أن تفيد في دعم التنمية في البلدان المنخفضة الدخل من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأشير إلى أن البلدان المتوسطة الدخل ينبغي لها كمجموعة أن تحسن من تنظيمها وأن تولي مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف مزيداً من الاهتمام لاحتياجاتها. وعلاوةً على ذلك، ينبغي النظر في إنشاء وكالة أو مكتب للأمم المتحدة يكلف بمعالجة مسائل البلدان المتوسطة الدخل وشواغلها.

٢٧ - ووجه عدة ممثلين الانتباه إلى مؤتمر ناميبيا بشأن البلدان المتوسطة الدخل الذي من المحتمل أن يعقد في نهاية عام ٢٠٠٨. وقالوا إن التحضيرات الأولية تجري بالفعل. وسيتيح مؤتمر ناميبيا فرصة هامة لإعادة تأكيد وتوطيد ما أحرز من تقدم في المؤتمر الحكومي الدولي بشأن البلدان المتوسطة الدخل الذي عقد برعاية حكومة إسبانيا في مدريد يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ (انظر A/62/71-E/2007/46، مرفق لموجز عن المداولات) وفي المؤتمر الدولي الثاني بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل في السلفادور، الذي عقد برعاية حكومة السلفادور، في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر A/62/483-E/2007/90 للاطلاع على توافق آراء السلفادور والموجز التنفيذي). وسيعزز أيضاً مؤتمر ناميبيا الاعتراف بمؤتمري مدريد والسلفادور داخل منظومة الأمم المتحدة ويغذي بما حققه من نتائج عملية تمويل التنمية التي تقود إلى مؤتمر الدوحة.

رابعاً – دعم الجهود الإنمائية لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال بناء القدرات التجارية

٢٨ – أكد الكثير من المتحدثين أن أقل البلدان نمواً شهدت تقدماً في العقد الحالي، بيد أن المنعطف الاقتصادي الحالي يشكل تحدياً خاصاً لها. فارتفاع أسعار الأغذية والطاقة يزيد من صعوبة الجهود الرامية إلى حل مشاكل طال أمدها: فالهياكل الاقتصادية غير ملائمة والتنمية الاجتماعية غير مستقرة والبيئة المادية هشة. وبات من غير المحتمل أن تحقق أقل البلدان نمواً الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوةً على ذلك، لا يبدو من المرجح أن تتحقق أهداف برنامج العمل[٣] لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، إن عدداً من أقل البلدان نمواً هي بلدان خارجة من الصراع تحتاج إلى جهود محلية دؤوبة إضافةً إلى مساعدة خاصة لكي تستعيد التلاحم الاجتماعي وحافز النمو الاقتصادي.

٢٩ – ويعتقد عدد كبير من المشاركين أن الحافز الجديد للتنمية الزراعية هاماً وكذلك إيلاء اهتمام متزايد لتوسيع الأعمال الزراعية في هذه البلدان. ومن الضروري القيام على وجه الاستعجال بدعم الجهات المانحة والمؤسسات الدولية لتعزيز إنتاجها الغذائي. وشكلت استجابة البنك الدولي، التي تعتبر أن التدابير القصيرة والطويلة الأجل للتصدي لمشكلة الأغذية الراهنة، خطوة قيمة نحو الأمام. وفي الواقع، لم يقتصر البنك الدولي على تلبية الاحتياجات الفورية، فهو يلبي أيضاً احتياجات الأمن الغذائي على المدى البعيد واحتياجات شبكات الضمان الفعالة أثناء هذه الفترة الحالية العصيبة وما بعدها. وعلى المدى القصير، من المهم القيام على وجه الاستعجال بزيادة المعونة الغذائية إلى الكثير من أقل البلدان نمواً.

٣٠ – وركز العديد من الممثلين على دور التجارة الدولية في النمو الاقتصادي والتحديث. ومن المهم أن تدمج أقل البلدان نمواً السياسات التجارية في استراتيجياتها الوطنية للتنمية. ولدى النظام التجاري المتعدد الأطراف الكثير ليقدمه إلى أقل البلدان نمواً، وعلى الأخص عندما يسود مناخ ملائم للأعمال التجارية في هذه البلدان. ففي ظل مناخ من هذا القبيل، يمكن للصادرات أن يتسع نطاقها ولتوقعات العمل أن تتحسن مع إحداث أثر إيجابي على التخفيف من وطأة الفقر. فتوفير مناخ ملائم للأعمال التجارية من شأنه أن يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتقد عدد من الممثلين أن أقل البلدان نمواً قد اجتازت فترة التحرير، لكن ذلك لم يترجم إلى معدلات نمو اقتصادي تفوق كثيراً ما كانت عليه. وفي الوقت ذاته، يتعين عليها أن تواجه حواجز كبيرة لحماية إنتاجها الزراعي في البلدان المتقدمة.

---

(٣) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

٣١ - وطالب مختلف المتكلمين بإتاحة وصول جميع صادرات أقل البلدان نمواً إلى البلدان المتقدمة النمو دون رسوم جمركية ودون التقيد بالحصص. ومع ذلك، فإن إمكانية الوصول إلى الأسواق ليست كافية. ومن الضروري توسيع نطاق قدرة هذه البلدان على التصدير وعلى التنافس. ويتطلب بناء قدرات تجارية ملائمة العمل على عدة جبهات تتمثل في: وضع سياسات لتعزيز بيئة الأعمال التجارية وتنمية الموارد البشرية وإنشاء هياكل أساسية كافية والقيام باستثمار منتج وتوفير التمويل اللازم. وعلاوةً على ذلك، لابد من أن يكون الوصول إلى الأسواق مؤكداً. وقد أكد الكثير من الممثلين أن تقديم المعونة من أجل التجارة يشكل أمراً بالغ الأهمية وينبغي توسيع نطاقها.

٣٢ - أكد عدة شركاء على دور المعونة من أجل التجارة والإطار المتكامل للتجارة المتصلة بالمساعدات المقدمة لأقل البلدان نموا، الذي يتضمن مجالات من قبيل أنظمة تيسير التجارة والبيئة والعمالة، فيما يتعلق بالاستفادة الكاملة من فرص التجارة. وكان من شأن ذلك أن يتسم بقدر أكبر من الأهمية لو أدت المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الحالية إلى اتفاق يتضمن التنفيذ الكامل لجدول أعمال الدوحة الإنمائي. وأكد البعض على الدور الحيوي الذي تقوم به البنية التحتية المادية، لا سيما توفير الكهرباء، حيث يمكن أن يسفر الإمداد غير المنتظم للكهرباء عن تعطل كبير في أنشطة صناعية عديدة. وتعد إمدادات الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها، وكذلك تحسين وسائل النقل والاتصال، ضرورية لقطاع تصدير حيوي. واقترح البعض أنه يمكن إعادة توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية إلى تلك المجالات. كما أكد عدة مشاركين على عجز البلدان المتقدمة النمو عن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا عند مستوى يتلاءم مع التزامات المعونة الطويلة الأجل. وأكد البعض على ضرورة أن تكون موارد المعونة من أجل التجارة موارد إضافية، وألا ترتبط بمفاوضات التجارة الحالية.

٣٣ - واقتصادات أقل البلدان نموا اقتصادات صغيرة في معظمها. وقد أشير إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي من شأنه تيسير الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير ومساعدة تلك البلدان في التكامل مع الاقتصاد العالمي. وسيوفر الفرصة لتنويع قطاع التصنيع وتعزيزه، وكان ذلك هدفا استراتيجيا في البلدان التي تعول على صادرات السلع الرئيسية. وبصورة أعم، فإن التعاون بين بلدان الجنوب - بما يتضمن المساعدات التجارية والنقدية والمالية والتقنية بما في ذلك التعاون الثلاثي - من شأنه أن يعود بالفائدة بوجه خاص على تلك البلدان.

٣٤ - وقد أكد عدد من الممثلين على ضرورة تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا. ويمكن للحكومات، بمساعدة المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، أن تعزز

التنمية في هذا القطاع. وكانت تلك التنمية من أسس ازدهار القطاع الخاص، وتستحق الاهتمام. وتم التنويه أيضا إلى أن تحويلات العمال المهاجرين تقوم بدور كبير في اقتصاد عدد لا بأس به من أقل البلدان نموا، حتى لو كان معظمها قد اتجه إلى الاستهلاك الخاص. ومن المهم النظر في استكشاف سبل توجيه تلك الموارد للاستثمارات المنتجة، بعدة طرق منها إقامة تعاون بين الأفراد الفنيين لأحد البلدان في المهجر. ويمكن للبنك الدولي المساعدة في تحقيق هذا العمل. وأشار بعض المشاركين إلى أنه لا ينبغي أن يكون تدفق التحويلات بوصفها تحويلات دولية لمكاسب فرادى العمال بديلا عن المساعدة الإنمائية، رغم أنه من الملائم دراسة السياسات الموضوعة من أجل تعزيز تأثير التحويلات على التنمية في البلدان المتلقية.

٣٥ - وسلط عدة مشاركين الضوء على أن الملكية القطرية لا غنى عنها من أجل تنفيذ السياسات والبرامج على نحو ملائم. ومن شأن استراتيجية إنمائية وطنية واضحة أن تسهم في تعزيز الملكية عن طريق تحديد الأولويات السياساتية وتسلسلها وأدواتها الخاصة، بما في ذلك التمويل. وينبغي بوجه خاص التفاوض بشأن ورقات استراتيجية للحد من الفقر على الصعيد المحلي مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، وأن تتضمن الرقابة البرلمانية. وفي العديد من أقل البلدان نموا يتسم إصلاح القطاع العام بأهمية خاصة، وكذلك تعزيز النظام الضريبي، لا سيما بغرض الحد من التهرب من دفع الضرائب. وسلط بعض المتكلمين الضوء أيضا على المساواة الجنسانية والدور النشط للمجتمع المدني. وفي رأي عدة مشاركين، فإن تدابير منع الفساد والحد من هروب رأس المال والقضاء على الحوالات غير المشروعة ضرورية أيضا في عدد من تلك البلدان، وكذلك الجهود المبذولة لاستعادة الأموال المكتسبة بشكل غير قانوني والمودعة بالخارج. وفيما يتعلق باستعادة الأموال، فإن إطلاق المبادرة المشتركة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي لاسترداد الأموال المسروقة كان خطوة مهمة للغاية. كما أشير أيضا إلى أن النرويج قد أنشأت فرقة عمل معنية بالحد من هروب رأس المال والتحويلات غير المشروعة.

٣٦ - وأكد متكلمون عدة على أن المفتاح لمعالجة التحديات المشار إليها أعلاه بشكل فعال يكمن في قيام الحكومات بحشد الإرادة السياسية للإصلاح، ومساندة المجتمع الدولي لجهود الإصلاح مساندة فعالة. وسيقدم مؤتمر الدوحة المقرر عقده في أواخر عام ٢٠٠٨ الفرصة لجميع الجهات الفاعلة المعنية لكي تبدي التزامها.

خامسا – بناء الأسواق المالية الراسخة وإدامتها: التحديات التي يواجهها التعاون الدولي

٣٧ – ركز أطراف النقاش في عروضهم إلى حد كبير على الاضطراب المالي الحالي الذي نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية لكن آثاره طالت جميع الأقاليم حول العالم. فبعد سنوات من الوصول اليسير نسبيا إلى السيولة وحشد الموارد دون قيود تقريبا، أصبح النظام المالي العالمي في قبضة محكمة لعملية تشتيت الموارد مصحوبة باختلال مالي كبير. ولا يمكن تحقيق الاستقرار المالي المعقول إلا باستعادة ثقة المستثمرين. وفي الوقت نفسه، تؤدي عملية تشتيت الموارد إلى خسائر ضخمة. وتقدر الخسائر المالية المحتملة بما يقترب من ترليون دولار، ولم تقتصر فقط على سوق الرهن العقاري بسعر المخاطرة. فقد أثر الاضطراب على الأسواق المالية الأخرى في الولايات المتحدة، وكل بلد آخر تقريبا. فالاضطراب العالمي استلزم استجابة عالمية. وبينما انخفض عدم الاستقرار بعض الشيء في أعقاب إجراءات اتخذتها اقتصادات صناعية كبيرة فما زال الاستقرار على المدى الطويل يشكل تحديا كبيرا. وجعل الطابع المنتظم لهذا التحدي من هذه المسألة أحد الاعتبارات الرئيسية في الطريق إلى الدوحة.

٣٨ – وأشير إلى أن بلدانا في أوروبا الشرقية قد تأثرت سلبا بعدم الاستقرار المالي حيث ازدادت الفوارق في الأسعار زيادة كبيرة. وتعرضت معظم البلدان النامية للعزلة إلى حد كبير من جراء الاضطراب الحالي. ولا ينم ذلك عن الانفصال عن الاقتصادات الصناعية، إذ أن العولمة لا تزال قوية، وسيكون هناك تباطؤ كبير بعض الشيء في وتيرة النمو القوية التي شهدتها السنوات السابقة. إلى جانب ذلك، فإن العديد من البلدان النامية المستوردة للغذاء والطاقة ستواجه صعوبات جمة نتيجة لارتفاع أسعار تلك السلع.

٣٩ – وطبقا للمشاركين في النقاش، اتفقت وجهات النظر على جذور وأسباب الأزمة. ويعزى فقدان الثقة على نطاق واسع في الأسواق المالية بعد أن أنفقأت فقاعة الأسعار في سوق الإسكان إلى عدة عوامل هي: انعدام الشفافية في الأسواق؛ والثغرات في إطار النظم المالية؛ وإدارة الأخطار وقياس الأخطار على نحو غير ملائم في المؤسسات المالية الرئيسية؛ والشواغل إزاء ما يسمى بالأسواق غير المنظمة ودور وكالات الائتمان. وقد ركزت الاستجابة السياساتية للاضطراب في الأسواق المالية في الولايات المتحدة على تلافي أزمة الائتمان، وقد تمثلت بصورة رئيسية في الدعم القوي المقدم للأسواق المشتركة بين البنوك، وتعزيز الكشف المصرفي، وإعادة رسملة البنوك، والإجراءات الإشرافية للتعامل مع المؤسسات المتضررة وأسهم الأصول الضعيفة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، حدد وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي أيضا أربعة إجراءات رئيسية للتعامل مع الاضطراب المالي، وهي: تحسين

الشفافية المالية، لا سيما شفافية البنوك؛ ورفع مستوى معايير التقييم، لا سيما الأدوات غير السائلة؛ وتعزيز إطار النظم المالية للقطاع المصرفي؛ والتحقيق في مسائل الأسواق الهيكلية، مثل دور وكالات التقدير الائتماني والأخطار المتضمنة في الأشكال الجديدة لإصدار السندات.

٤٠ - وأشير إلى أن وزراء المالية أكدوا من جديد في اجتماع الربيع الذي عقدته مؤخرا اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي على النهج المبينة أعلاه. وصدقت اللجنة أيضا على توصيات بشأن الإجراءات المستقبلية الواردة في تقرير منتدى الاستقرار المالي. وفي الواقع لا بد في الأجل المتوسط من معالجة أوجه الضعف في النظام المالي على مستوى أساسي، وقدم التقرير في هذا الخصوص المبادئ التوجيهية الخاصة بالعمل في جميع المجالات الرئيسية.

٤١ - وأشير أيضا إلى أنه بينما يحق لكل بلد أن يصيغ استجابته السياساتية حسب خصوصياته ووضعه المؤسساتي، فإن قرار ''التصرف الفردي'' سيكون خطأ لعدة أسباب: (أ) سيعني تجاهل حقيقة الأسواق المالية المتجهة نحو العولمة التي يمكن للاختلافات في تنظيم الأسواق والإشراف عليها أن تؤدي إلى تشويهات تنافسية، وفرصة للتحكيم التنظيمي غير الملائم؛ (ب) سيفوت البلد فرصة التعلم من صانعي السياسات في أنحاء أخرى من العالم، لا سيما فيما يتعلق بكيفية عمل الأسواق والاستجابة تحت الضغط؛ (ج) كان رد فعل الأسواق المالية أكثر إيجابية عندما تصرفت السلطات بصورة متسقة. ويتيح الاضطراب الحالي فرصة لوضع نهج مشترك جديد؛ وكان من المهم ألا تفوت تلك الفرصة لإصلاح الهيكل المالي الدولي. وكانت هناك فرصة سانحة أيضا لتعزيز صندوق النقد الدولي بجعل تلك المؤسسة تقوم بدور قيادي في التغلب على أزمة الثقة.

٤٢ - وكان هناك توافق في الآراء بين المشاركين في النقاش مفاده أن استجابة متسقة على المدى الطويل لعدم الاستقرار المالي العالمي أمر ضروري. وأشير إلى أن الأسواق الناشئة لا بد من ضمها إلى النهج التعاوني إزاء تلك الاستجابة. وفيما يتعلق بالإجراءات المستقبلية، ينبغي أن تشمل الاستجابة السياساتية، في جملة أمور، تعزيز الانضباط الائتماني وتشديد اللوائح والرقابة على مصادر الرهن العقاري، وتطبيق الإشراف الموحد على نحو أكبر، وتحسين إدارة مخاطر السيولة، وتعزيز التعاون الإشرافي عبر الحدود. وتم التأكيد أيضا على أن أوجه الخلل العالمي الكبيرة والمستمرة تنطوي أيضا على مخاطر جادة على الاستقرار المالي وينبغي أن تستمر في البقاء في صدارة جدول أعمال السياسات الدولية.

٤٣ - وأشير إلى أن دروس الماضي تبين أن التحرر المالي، لا سيما قيام البلدان النامية بفتح حساب رأسمالي على نحو غير حصيف، يقوض سياسات عديدة وضعت من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي وتلافي الأزمات. كما زاد التحرر الاقتصادي من صعوبة إدارة الاقتصاد الكلي وتنفيذ السياسات المضادة للتقلبات الدورية. ومن أجل دعم النمو الاقتصادي بفعالية في البلدان النامية، يبدو من الضروري اتخاذ عدد من سياسات التعاون الدولي المتصلة بالتمويل من أجل التنمية. وتنطوي تلك السياسات على: (أ) تعزيز منع الأزمات؛ (ب) وتعزيز آليات إدارة الأزمات؛ (ج) والتوسع في تمويل التنمية؛ (د) والحوكمة الأكثر إنصافا للمؤسسات المالية الدولية؛ (هـ) والملكية الفعالة وإفساح المجال السياساتي الملائم؛ (و) وزيادة التعاون النقدي والمالي على الصعيد الإقليمي.

٤٤ - وأكد ممثلون عديدون على أن سير عمل الأسواق المالية بسلاسة شرط مسبق للنمو المستدام وزيادة مستويات المعيشة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. غير أن الاضطراب المالي المستمر كشف عن أوجه ضعف خطيرة في الهيكل المالي الدولي الحالي. ويبدو أن هناك اعتبارين يتسمان بأهمية خاصة من أجل تعزيز منع الأزمات: (أ) طالما أن الابتكار المالي الثابت يفرض تحديا كبيرا في إطار ترجمة تحليل الأخطار إلى إجراءات سياساتية، بات من الضروري تعزيز رأس المال ومتطلبات الكشف والتشجيع على انضباط الأسواق بصورة أقوى؛ (ب) يلزم زيادة قدرات الإنذار المبكر، بما فيها تعزيز دور صندوق النقد الدولي في الإشراف على الاستقرار المالي الكلي. وفيما يتعلق بالتعاون التنظيمي، فيمكن تحسين الحوار المشترك بين البلدان والاجتماعات في المحافل الدولية، مثل لجنة بازل المعنية بالإشراف على الأعمال المصرفية، عن طريق جعلها أكثر اتساقا وتعاونا وتفاعلا. وبصدد تلك المسألة أشار بعض المشاركين إلى الدور الهزيل الذي يقوم به صندوق النقد الدولي، وهو مؤسسة ذات عضوية كبيرة. وجرى معظم الحوار ونشأت معظم التوصيات في اجتماعات مجموعة محدودة من البلدان أو المؤسسات مثل لجنة بازل التي لا تكاد تمثل المجتمع الدولي بأسره. وذُكر أيضا أن صندوق النقد الدولي كان قد حذر من أن الأزمة المالية تلوح في الأفق، لكنه لم يكن يمتلك الأدوات الفعالة للتأثير على أعضائه فيما يتعلق بإعادة توجيه سياساتهم.

٤٥ - وصرح مندوبون كثيرون بأن إصلاح الهيكل المالي الدولي أمر ضروري. وثمة قضية أساسية تتمثل في مدى شرعية ومصداقية مؤسسات بريتون وودز. وما برح الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع فصل الربيع الذي عقدته اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهو اتفاق من شأنه أن يزيد من قوة أصوات البلدان النامية، يشكل خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. وهناك أهمية كبيرة أيضا فيما يبدو لمساندة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لصندوق النقد الدولي التي تشمل اضطلاع الصندوق بدور حيوي وقيّم في البلدان المنخفضة الدخل.

٤٦ - وأكد بعض المشاركين أن التحدي الأساسي يتمثل في جعل النظام المالي الدولي يعمل لمصلحة التنمية. ويتطلب هذا تمثيلا مساويا للبلدان النامية في هيئات صنع القرار على الصعيد الاقتصادي. ومن الواضح أن الاتفاق الأخير في اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، الذي يتصل بقوة أصوات البلدان النامية في صندوق النقد الدولي، ليس كافيا. ويتطلب بناء الأسواق المالية قوية وإدامتها القيام، على نحو فعّال، بالتصدي للقضايا المنظومية التي أسهمت في نشوب الأزمة المالية. وتشكل الأهمية المطردة للأدوات المالية، من قبيل الصناديق التحوطية وصناديق رأس المال السهمي الخاص، تهديدا كبيرا على الاستقرار المالي. ومع هذا، فإن النظام المالي الدولي يفتقر إلى وجود هيئات إشرافية بوسعها أن تنظم الأدوات المالية المعقدة وغالبية الصكوك الاشتقاقية. وعلاوة على هذا، فإن المراكز الخارجية غير الخاضعة للتنظيم والملاذات الضريبية تيسر من هروب رأس المال والتهرب من دفع الضرائب. ومن الضروري أن يكافح هروب رأس المال هذا وتحويل الأموال أيضا. ومن التدابير الرئيسية في هذا المجال، رفع مستوى لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية حتى تكون هيئة حكومية دولية. ومن الحري بجدول أعمال هذه اللجنة أن يتوخى إدراج التدابير التي ترمي إلى مكافحة التهرب من دفع الضرائب وهروب رأس المال على نحو غير مشروع. وعلى المدى الأطول أجلا، يمكن أن ينظر في تشكيل عالمية للتعاون الضريبي. وثمة أهمية أيضا لإبلاء الاهتمام لمسألة إنشاء لجنة معنية بالتمويل لأغراض التنمية، أو هيئة أخرى من هذا القبيل، بهدف تعزيز فعالية عمليات الحوار بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية بشأن القيام باستعراض متكامل لمجالات توافق آراء مونتيري الستة.

٤٧ - وأشار عدد من المتحدثين إلى أن التحرير المالي يجب أن يكون عملية متسمة بالحذر والتدرج. وكان من رأي البعض أن تحرير تدفقات رؤوس الأموال قد حقق مكاسب كبيرة للبلدان النامية، فضلا عن مساعدته للتنمية. ومع ذلك، فإن تعزيز الإشراف والأنظمة المالية يعدان في غاية الأهمية بالنسبة لكفالة تحقيق مزيد من الفوائد الدائمة. وثمة شأن كبير في الواقع لتدعيم التنظيم والإشراف لدى مضي البلدان النامية في التحرك نحو طرح سندات.

سادسا - تمويل التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه

٤٨ - أُشير في الملاحظات التمهيدية للمشاركين في المناقشة إلى أن تغير المناخ يفرض تحديا هائلا، وأن التصدي لهذا التحدي يمثل التزاما رئيسيا للمجتمع الدولي. والأثر غير المتناسب لتغير المناخ هذا بالنسبة لسكان العالم الأشد فقرا قد يفضي إلى تقليص المكاسب التي تحققت عبر أجيال مضت. وعلى صعيد سكان العالم الذين يعيشون على ما يقل عن دولارين في

اليوم الواحد والبالغ عددهم ٢,٦ بليون نسمة، أي ما يقرب من ٤٠ في المائة من مجموع السكان في العالم، يلاحظ أن تغير المناخ يشكل تهديدا كبيرا، وأن التقاعد عن العمل في هذا الشأن قد يعرض مسألة إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا لمخاطر كبيرة. وقد تفضي مواجهة هذه المشكلة الخطيرة، مع ذلك، إلى إتاحة الفرصة للاضطلاع بأسلوب شامل بالتصدي للمشاكل الإنمائية التي طال أمدها.

٤٩ - وأُشير إلى أنه قد برزت بالفعل بعض الآثار المبكرة للاحترار العالمي في مجالات تعد ذات أهمية بالنسبة للتنمية البشرية. وزيادة التعرض للجفاف وتغير أنماط هطول الأمطار وارتفاع درجة الحرارة قد تقلل من الإنتاجية الزراعية، مما يؤثر بالتالي على الإمدادات الغذائية في العالم. ومن شأن التغيرات في المناخ أن تعدل بشكل كبير من أنماط توزيع المياه واستدامة الشبكات المائية. وقد تسبب التقلبات والتباينات المناخية الموت والمرض من خلال الكوارث الطبيعية من قبيل موجات الحرارة والفيضانات وحالات الجفاف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مسارات عدد كبير من الأمراض الهامة تتأثر بشدة بتغير درجات الحرارة وأنماط هطول المطر. وارتفاع مستويات البحار قد يفضي إلى تشريد ملايين الفقراء في البلدان النامية، وهو مبعث قلق خاص لدى الدول الجزرية الصغيرة. والقدرة على المواجهة من جانب كثير من النظم الإيكولوجية قد تتحطم في قرننا هذا من خلال مجموعة لم يسبق لها مثيل من التغيرات المناخية وما يصاحبها من اضطرابات.

٥٠ - وقد أكد ممثلون عديدون أن من المسلم به أن توزيع أسباب ونتائج تغير المناخ غير متكافئ إلى حد بعيد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، مما يتبين من مبدأ ''المسؤوليات المشتركة والمتباينة'' الذي ورد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٤] وبروتوكول كيوتو الملحق بها[٥]. ومن الحري بهذه الاتفاقية أن تكون بمثابة إطار رئيسي فيما يتصل بالاستجابة لتغير المناخ، وهناك قضية أساسية في هذا الصدد تتمثل في ضمان الاضطلاع بتحويلات مالية مناسبة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية بهدف مساعدة هذه البلدان النامية في إنجاز كل من التكيف والتخفيف.

٥١ - ولوحظ أن تحديد أهداف واقعية لتخفيضات غاز ثاني أكسيد الكربون يعد أمرا ضروريا للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وبغية الوصول إلى ذلك الهدف الذي وضعه الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والذي يتعلق بتخفيض انبعاثات الكربون بنسبة ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، سوف يتعين على المجتمع الدولي أن يطبق

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٢٢.

(٥) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر ١، مؤتمر الأطراف الثالث، المرفق.

تدابير بعيدة المدى على صعيد السياسة العامة. ومن شأن تعديل الأهداف التي قررها الفريق أن يشكل خيارا محفوفا بالمخاطر، ومع هذا، فإنه ينبغي أن تستحدث أدوات اقتصادية ذات جدوى من أجل تمكين البلدان النامية من تعويض ما يعتريها من عجز كبير في ميدان الإمداد بالطاقة، وذلك بدون المساس بمسارات نموها الاقتصادي وجهودها الرامية إلى الحد من الفقر. وثمة عدد كبير من المتحدثين قد أكد أن الأولويات الخاصة بالاحتياجات والدعم الإضافية ينبغي تحديدها من قبل البلدان النامية نفسها. ومن الحري بالاستجابة المتماسكة والمتكاملة والمضطلع بها على الصعيد العالمي إزاء تغير المناخ أن تسلم بالملكية والتنسيق.

٥٢ - وقد أشير إلى أن السوق الدولية للكربون قد نمت على نحو كبير خلال السنوات الماضية. والاتجار بتراخيص إطلاق الانبعاثات وسائر الآليات السوقية المنبثقة عن بروتوكول كيوتو، من قبيل آلية التنمية النظيفة، قد أفضت إلى إشراك القطاع الخاص وحفز الاستثمار وإعطاء البلدان المسببة للانبعاثات مزيدا من المرونة في مجال كيفية وفائها بالتزاماتها المتعلقة بالحد من انبعاثاتها. ومع هذا، وبغية جعل آلية التنمية النظيفة أكثر فعالية على صعيد الواقع، ينبغي تضمينها أهدافا أكثر وضوحا، مع القيام بدعمها إلى حد كبير. وقد قيل أيضا إن فرض الضرائب على الكربون من شأنه أن يكون رجعيا إلى حد كبير في حالة الاضطلاع به دون أية مراعاة للآثار التوزيعية لهذه الضرائب.

٥٣ - وأشار ممثلون عديدون إلى أهمية الاستثمارات العامة والخاصة في التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بتغير المناخ أو بالتخفيف من حدته. وقد قيل إن ثمة أهمية في هذا الشأن للتركيز على استحداث تكنولوجيات جديدة متاحة لعامة الناس، لا على التكنولوجيات المسجلة وحدها. وقد أدرك الكثيرون أن تمويل الآليات المالية المتعلقة بالأهداف الدولية الخاصة بتغير المناخ يجب أن تستند إلى الإيرادات والقدرات والمسؤوليات. ومن الواجب أن تفصل الأهداف المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية الموجهة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بعيدا عن الأهداف المالية ذات الصلة بالتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. ومن الحري بتعبئة الموارد من أجل سياسات تغير المناخ أن تكون مكملة للمستويات الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية التي من شأنها أن تتطلب تحويلات كبيرة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية، وهذه التحويلات ستساعد البلدان النامية فيما يتصل بكل من التخفيف والتكيف. ومن شأن الاستراتيجية الإنمائية العالمية المستدامة، التي تفضي إلى حشد الاستثمارات الجديدة، أن تقلل من كل من غازات الدفيئة والفقر. وقبل طرح أدوات جديدة، يجب القيام على نحو أكثر فعالية باستخدام آليات التمويل القائمة.

٥٤ - وشدد بعض المتحدثين على أن التركيز المتزايد للمجتمع الدولي على تغير المناخ لا ينبغي أن يؤدي إلى وضع تتم فيه تنحية سائر الاحتياجات الإنمائية الأساسية الهامة جانبا. وثمة ضرورة للأخذ بمنظور إنمائي متكامل طويل الأجل، فالسياسات المتعلقة بتغير المناخ لا ينبغي أن تصرف اهتمامنا عن قضايا من قبيل تخفيف حدة الفقر وتهيئة فرص العمالة وتطوير الهياكل الأساسية. وأشار بعض من المتحدثين أيضا إلى وجود تناقض واضح في النهج المتصل بتناول تغير المناخ. وفي الوقت الذي قد يكون فيه للوقود الأحيائي بعض من الآثار المواتية للبيئة، فإن بعض المراقبين يقولون إن هذا الوقود قد أسهم في إحداث الأزمة الغذائية التي تؤثر على أشد الجماعات السكانية ضعفا في العالم.

٥٥ - وأكد عدد كبير من الوفود أن أكثر الاقتصادات عرضة للتأثر، من قبيل اقتصادات أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية فضلا عن عدد كبير من البلدان المنخفضة الدخل، هي التي ستكون الأشد تضررا من جراء تغير المناخ، وأن أشد السكان فقرا هم الذين سيصابون أكثر من غيرهم بما هو ضار من آثار في العديد من الأحيان. وتتطلب مواجهة هذه المشكلة زيادة مصادر التمويل الإضافية لتلك الدول. ولا يجوز إكراه الدول الجزرية الصغيرة والبلدان الساحلية المنخفضة مثلا على أخذ قروض في إطار جهودها المبذولة من أجل التكيف مع ارتفاع مستويات سطح البحر، فهذه الظاهرة ترجع إلى آثار الكربون المتولدة عن بلدان أخرى. وهناك ضرورة لتقديم المنح أو توفير موارد تساهلية إلى حد كبير. وقد لوحظ كذلك أن أكثر البلدان ضعفا تفتقر إلى القدرة اللازمة على مجابهة الصدمات المناخية أو الإبلال من عواقبها وحيث أنه يتوقع أن يتزايد تواتر الكوارث الإنسانية وحدتها وتدميرها، مصحوبة بأحوال جوية قاسية، من قبيل حالات الجفاف والفيضانات، فإنه ينبغي أن تتاح لتلك البلدان إدارة فعالة للكوارث.

٥٦ - وشدد ممثلون كثيرون على التزام البنك الدولي بتناول جهود التخفيف والتكيف، كما أنهم رحبوا بمساهمة البنك في تنفيذ الجهود الدولية الرامية إلى معالجة تغير المناخ. وكان ثمة اعتراف بأن أموال الاستثمار في مجال نظافة المناخ، التي سيقدمها البنك الدولي من أجل نشر التكنولوجيات الجديدة المواتية للمناخ، تشكل آلية هامة في مواجهة تغير المناخ. ولقد قيل مع ذلك أنه لا بد من توسيع نطاق هذه الآلية إلى حد كبير، وأن هيكلها الإداري ينبغي أن يتسم بالإنصاف. وأشير أيضا إلى أن الإطار السياساتي لتغير المناخ الذي يعتمده البنك الدولي يشكل مساهمة هامة في الاستجابة السياساتية العالمية إزاء الاحترار العالمي، ومع هذا، فإن مبادرات البنك وسائر المبادرات الدولية تجعل من الأسس والمبادئ التوجيهية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ أساسا للعمل.

٥٧ - وأهاب عدد كبير من المشاركين بالبلدان وأصحاب المصلحة الرئيسيين بأن يولوا قضية تغير المناخ دورا بارزا في مؤتمر الدوحة الاستعراضي. ومن الواجب أن يتضمن هذا المؤتمر مداولات بشأن ضرورة توفير مصادر تمويل مناسبة من أجل التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، وأيضا بشأن تلك التهديدات التي يشكلها الاحترار العالمي على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.